# أثر هيكل الملكية المحلية في ربحية المصارف المدرجة سوق العراق للأوراق المالية

## دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية(*)


**أ.م.د. سجى فتحي محمد يونس**
**جامعة الموصل**
**كلية الإدارة والاقتصاد**
saja.fathi@uomosul.edu.iq

**الباحثة: رفل عقيل ابراهيم**
**جامعة الموصل**
**كلية الإدارة والاقتصاد**
rafal.20bap319@student.uomosul.edu.iq



ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.2.17

**تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١١/٢٦ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/١١/٣٠ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٨/٣٠**



## المستخلص

سعى البحث الى قياس وتحليل أثر هيكل الملكية المحلية في ربحية المصارف التجارية، فضلاً عن تحديد وتشخيص العوامل المؤثرة في مؤشر الربحية لعينة متكونة من (10) من المصارف المحلية، المدرجة في بورصة (العراق) للاوراق المالية للفترة من (٢٠١٠- ٢٠٢٠) باعتبارها من اهم الصيغ الجادة والموضوعية للوصول باداء القطاع المصرفي الى مستوى من النمو والربحية قادر على دعم وتعظيم ثروة المساهمين.

تم استخدام نماذج انحدار البيانات المزدوجة (Panel Data)، والمتمثلة بنموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الاثر العشوائي (REM). وتوصل البحث الى:

تنوع العوامل المؤثرة في مؤشر الربحية من حيث اشتمالها على متغيرات (الملكية المحلية، الحجم، العمر، الدخل، التوظيف) التي تتباين في تحديد مستويات ربحية المصرف بحسب هيكل الملكية.

واختتم البحث بمجموعة من المقترحات لعل من أهمها توجيه المصارف نحو البحث عن الية عمل تضمن الحفاظ على مسيرتها واستمرارها في تقديم الخدمات المصرفية عبر العمل على تبني أساليب حديثة ومتطورة في أدائها، وبما يعزز مواكبة التطورات في العمل المصرفي وادخال المزيد من التقنية واعتماد الصيرفة الالكترونية واستحداث خدمات جديدة في هذا المضمار بما يصب في تحسين مستويات أداء المصارف العريقة والقديمة.



**الكلمات المفتاحية:** هيكل الملكية، الملكية المحلية، مؤشر الربحية.

**مجلة اقتصاديات الأعمال**
**المجلد (٥) العدد (٢) ٢٠٢٣**
**الصفحات: ٣٠٣-٣١٩**


(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحثة الثانية.

# The impact of the local ownership structure on the profitability of the banks listed in the Iraq Stock Exchange

## An analytical study of a sample of Iraqi Commercial Banks(*)

**Assist. Pfor. Dr. Sajah Fathi Mohamed Younis**
Mosul University
College of Administration and Economic
saja.fathi@uomosul.edu.iq

**Researcher: Rafl Aqeel Ibrahim**
Mosul University
College of Administration and Economic
rafal.20bap319@student.uomosul.edu.iq

## Abstract

The research sought to measure and analyze the impact of the local ownership structure on the profitability of commercial banks, as well as to identify and diagnose the factors affecting the profitability index of a sample consisting of (10) local banks, listed on the (Iraq) Stock Exchange for the period (2010-2020) as one of The most important serious and objective formulas to bring the performance of the banking sector to a level of growth and profitability capable of supporting and maximizing the wealth of shareholders.

Dual regression models (Panel Data) were used, represented by the pooled regression model (PRM), the fixed effect model (FEM), and the random effect model (REM). The study found:

The diversity of the factors affecting the profitability index in terms of their inclusion of variables (local ownership, size, age, income, employment) which vary in determining the bank's profitability levels according to the ownership structure.

The study concluded with a set of proposals, perhaps the most important of which is directing banks towards searching for a work mechanism that guarantees the preservation of its path and its continuity in providing banking services by working to adopt modern and advanced methods in its performance, in a way that enhances keeping pace with developments in the banking business and introducing more technology and adopting electronic banking and developing services New ones in this regard, including improving the performance levels of the old and old banks.

**Key words:** Ownership Structure, Local Ownership, Profitability Index.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

**منهجية البحث:**

**أولاً: مشكلة البحث:**

يعد هيكل الملكية أحد الأدوات المهمة المؤثرة على اداء المصارف نتيجة لتأثيرها في القرارات المالية والادارية، كما تتباين مصالح واهداف المجموعات التي تشكل هيكل ملكية المصرف ودرجة الهيمنة عليه، سواء أجنبية أو محلية، وفي ضوء ذلك يسعى المساهمون المهيمنون على المصارف إلى توجيه موارد المصرف لمصالحهم الخاصة، والجزء المتبقي منها للاقلية من المساهمين والمودعين، إلا أن هذه الحقيقة قد غابت عند ابرز الدراسات، ومن هنا ظهرت مشكلة البحث والتي تتبلور اكثر عند الاخذ بنظر الاعتبار مؤشر الربحية، وعلى وفق ذلك امكن صياغة المشكلة من خلال طرح التساؤل الاتي، والتي تشكل بمجموعها مشكلة البحث الرئيسة وكما ياتي:

* هل يوجد أثر لنسبة الملكية المحلية على مؤشر الربحية للمصارف المشمولة بالبحث؟

**ثانيا: أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من أهمية القطاع المستهدف دراسته والمتمثل بالقطاع المصرفي الذي يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية لدوره الحيوي والفعال بتمويل جميع القطاعات الاقتصادية مما يسهم بشكل فعال في البناء الاقتصادي للبلاد وتنميته، كما يستمد البحث اهميتها باعتماده هيكل الملكية المحلية وبيان اثرها في ربحية المصارف التجارية المشمولة بالبحث، لأهمية هيكل الملكية كاحد الاليات الرئيسة في خفض تكاليف الوكالة وتنظيم التفاعل بين الادارة والمالكين.

**ثالثاً: أهداف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيس للبحث ببيان اثر نسبة الملكية المحلية بمؤشرات الربحية للمصارف (المشمولة بالبحث) خلال المدة (2010-2020)، ويتفرع من هدف البحث المهام الفرعية الآتية:

١. تقديم اطار نظري ومعرفي لكل من هيكل الملكية ومؤشرات الربحية.

٢. تحديد اتجاه اثر الملكية المحلية على مؤشرات الربحية للمصارف (المشمولة بالبحث).

**رابعا: فرضية البحث:**

اعتماداً على اهداف البحث ومشكلته تم الاعتماد على الفرضية الرئيسة الآتية:

**الفرضية الرئيسة للبحث:** يوجد اثر ذا دلالة احصائية للملكية المحلية على مؤشرات الربحية للمصارف المشمولة بالبحث. وتنبثق من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الاتية:

١. يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للملكية المحلية على العائد على الموجودات للمصارف المشمولة بالبحث.

٢. يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للملكية المحلية على العائد على حق الملكية للمصارف المشمولة بالبحث.

٣. يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لحجم المصرف في اداء المحلية عينة البحث.

**خامسا: منهج البحث:**

لتحقيق اهداف البحث والحصول على النتائج اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في بعض عناصر البحث من خلال وصف دقيق للمفاهيم المرتبطة بهيكل الملكية (الملكية المحلية) ومؤشرات الربحية للمصارف (المشمولة بالبحث) واختبار الفرضيات.

**سادساً: حدود البحث:**

١. **الحدود المكانية:** امتدت حدود البحث مكانيا لمجموعة من المصارف التجارية المحلية العراقية.

٢. **الحدود الزمنية:** تمتد فترة البحث لتشمل الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، اذ شهدت هذه الفترة تطورات مالية ومصرفية على الصعيد المحلي.

## المبحث الأول: الاطار النظري للبحث:

### أولاً: مفهوم هيكل الملكية:

تعددت الآراء حول توضيح مفهوم هيكل الملكية، اذ ذكر (Alkurdi,*et.al.*,2001:3) بانه يمثل إحدى الطرق الاكثر فعالية لمساعدة مجلس الادارة على تعزيز سياستها المالية، او انه يمثل الفئات التي تمتلك حصة من رأس مال المؤسسة وتحدد نسبة ملكية كل فئة من خلال قسمة عدد الاسهم التي تمتلكها تلك الفئة على إجمالي عدد اسهم المؤسسة (الحنبلي، ٢٠٠٧: ٣٧).

وترى الباحثتان بأن هيكل الملكية هو مقدار الاسهم او الحصص التي يمتلكها الافراد داخل المصارف التي يتكون منها رأس مال المصرف، فضلاً عن كيفية إدارة هذه الاسهم من قبل مديري المصارف.

### ثانيا: أنماط هياكل الملكية:

تتباين وجهات النظر حول تصنيف انماط هياكل الملكية، اذ يعتمد كل منها على أساس معين في التصنيف، ويمكن تصنيف انماط هيكل الملكية وفقاً للتصنيفات الاتية:

١. **هيكل الملكية المشتتة Dispersed Ownership Structure**: ويقصد بها وجود عددا كبيرا من المساهمين المالكين، اذ يمتلك كل منهم عددا قليلا من أسهم المصرف ولا يستطيع التاثير بمفرده على نشاطها (العايدي، ٢٠١٨: ٤٠٠).

٢. **هيكل الملكية المركزة Concentrated Ownership Structures**: تشير الى توزيع اسهم المصرف بين عدد محدود من المساهمين، مثل كبار المساهمين والمؤسسات... الخ، بحيث يمتلك كل مساهم أكثر من (5٪) من إجمالي اسهم المصرف، ويعرف هذا النوع من هيكل الملكية بالنظام الداخلي، وان قدرة كبار المساهمين على الاشراف والتاثير على ادارة الاعمال من أجل حماية مصالحهم الخاصة في المصرف، عليه يكون كبار المساهمين في وضع أفضل من صغار المساهمين ( النجار، ٢٠٢٠: ٨٦٥).

٣. **هيكل الملكية الحكومية government ownership structure**: يشير الى نسبة الاسهم المملوكة من قبل الدولة من دون مشاركتها المباشرة في تشغيلها وإدارة المصرف (سيما، ٢٠١٨: ١٢٣)، كما يشير هذا النوع من الملكية الى نسبة الاسهم التي تملكها المصارف الحكومية في المصرف التي تسعى الى تحقيق اهداف سياسية وتقوم بحماية المديرين من نظام السوق بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع، وهذا يعد دافعا لتقارب المصالح وزيادة شفافية المعلومات وخفض عدم تماثل المعلومات، وعادة ما تسعى ملكية الدولة الى تحسين أداء المصرف سواء في الدول المتقدمة او الدول النامية، وتعد الملكية الحكومية للمصارف سمة مشتركة في العديد من الاقتصاديات النامية، وقد تتضمن أسباب مثل هذه الملكية حل المشكلات المعلوماتية الخطيرة المتاصلة في تطوير الانظمة المالية والمساعدة في عملية التنمية الحكومة أكثر ملائمة لتخصيص رأس المال لبعض الاستثمارات **(**Rasiah,2012:18**)**.

**٤. هيكل الملكية المحلية Local Ownership Structure:** وتعني الملكية العائدة الى مستثمرين محليين وعدهم المساهمون الرئيسون في المصرف **(**Aburime,2008:3**)**.

أو انها ملكية جزء كبير من اسهم ذلك المصرف من قبل مستثمر من الدولة التي اعطت ترخيص تاسيس المصرف، مما يؤثر على قراراتها كونه مستثمر رئيسي او عضو في مجلس ادارتها (Al Manaseer,*et.al.*,2012:353).

وتتميز الملكية المحلية بعدد من المزايا الاتية: (الخزاعلة، ٢٠١٩: ٣٤)

١. تمنح الملكية المحلية الفرصة المناسبة لمستشاري الاستثمار المحليين للحصول على المعلومات الضرورية حول استثمار معين بكل سهولة وبتكاليف معقولة.
٢. منحت ميزة القرب الجغرافي من السوق لمستشاري الاستثمار القدرة العالية للتنبؤ بالبيئة التي تحتضن هذا السوق.
٣. تؤدي قرارات الاستثمار المناسبة التي يتخذها المستثمر إلى تحسين أداء المصرف وتعظيم قيمتها.

ويرى المؤيدون لفكرة وجود الملكية الاجنبية في الاستثمارات المحلية بان وجود هيكل الملكية المشترك المحلية والاجنبية سوف يعطي المزيد من الفرص للمؤسسات المحلية للاستفادة والتعلم من الشركاء الاجانب، ومن ثم تسهيل نشر التكنولوجيا، حيث ان الاستثمار الاجنبي يؤدي الى رفع الجودة العامة للتكنولوجيا المتاحة محليا (Zhengning,2015:4).

## المبحث الثاني: الأداء المالي ومؤشرات الربحية:

يعد الأداء المالي احد محاور تقويم وقياس أداء المصرف لانه يوضح الكفاءة التي يستخدم بها المصرف موارده المتاحة، ويختلف الأداء من مصرف لاخر حسب الغرض ونوع المستفيدين.

### أولاً: مفهوم الأداء المالي:

اشار (Khan,*et.al.*,2019:10) بان الأداء المالي هو مقياس لمدى كفاءة المؤسسة في توظيف موجوداتها وتحقيق الأرباح، كما وصف (Sam,*et.al.*,2019:5) الأداء المالي على انه مؤشر شامل لقدرة المصرف على تحقيق أرباح من عملياته الاستثمارية خلال فترة زمنية محددة، وذكر (الجعافرة، ٢٠١٣: ٤٧) الى ان الأداء المالي يمثل اهم المحاور التي تركز عليها الادارة والمستثمرون، فهو الذي يعكس ويضمن بقاء المصرف، ويضيف (القيسي، ٢٠١٩: ٣٥) ان الأداء المالي يمثل قدرة المصرف على تحقيق الاهداف الرئيسة المتمثلة في التوسع والاستمرارية وتعظيم الربحية من خلال الاستخدام الامثل للموارد المتاحة له.

وبناءً على ما تقدم ترى الباحثة بان الأداء المالي يمثل قدرة المصرف على تحليل مركزه المالي وتحديد أفضل طريقة لاستخدام موارده لزيادة الربحية التي تميزه عن المؤسسات المالية الاخرى.

### ثانياً: مؤشرات الربحية:

تقيس مؤشرات الربحية قدرة المصرف على تحقيق أرباح من عمليات الاستثمار التي يقوم بها، ويدل ارتفاع مؤشر الربحية على ان مستوى أداء جيد للمصرف.

ويمكن قياس ربحية المصارف باستخدام نسب مختلفة ومنها الاتي: (الاماري، ٢٠١٥: ٥٨)

**١. العائد على الموجودات (ROA):**

ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الموجودات، وتشير هذه النسبة الى كفاءة المصرف في استخدام موارده للحصول على الربح (فخري وقادر، ٢٠١٦: ١٥٠)؛ (الشواوره، ٢٠١٩: ٣٠). ويمكن احتساب معدل العائد على الموجودات بالمعادلة الاتية:

صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات × 100

**٢. العائد على حق الملكية (ROE):**

يقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حق الملكية، وتشير هذه النسبة الى مدى استخدام المصرف مصادر تمويله الذاتية (حقوق المساهمين) للحصول على الربح (الكروي، ٢٠٠٩: ٥) ويمكن احتساب العائد على حق الملكية من خلال المعادلة الآتية:

صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية × 100

## المبحث الثالث: الاطار التجريبي للبحث:

### وصف متغيرات البحث والاساليب الإحصائية المستخدمة:

يتضمن المبحث وصف متغيرات البحث وعرض المؤشرات الخاصة بها ولكل نوع من المصارف عينة البحث، اذ اشتمل على عرض المتغيرات المستقلة المعبرة عن هيكل الملكية، والمتغيرات التابعة التي تمثل مؤشر الربحية، لعينة المصارف التجارية والبالغ عددها (10) مصارف وللمدة الزمنية الممتدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وسيتم عرض هذا المبحث بالشكل الاتي:

**أولاً: وصف عينة البحث:**

اشتملت عينة البحث على مجموعة من المصارف التجارية في العراقية البالغ عددها (10) مصرفاً محلياً، كما هو موضح في الجدول (1).

**الجدول (1) عينة البحث**

| الدولة | المصارف المحلية | سنة التأسيس | رأس المال |
|---|---|---|---|
| العراق | مصرف الخليج التجاري العراقي | 1999 | 300,000,000 |
| | مصرف اشور | 2005 | 25,000,000 |
| | المصرف المتحد للاستثمار | 1994 | 100,000,000 |
| | مصرف الشرق الاوسط | 1993 | 250,000,000 |
| | مصرف عبر العراق للاستثمار | 2006 | 264,000,000 |
| | مصرف الموصل | 2001 | 252,000,000 |
| | مصرف بابل | 1998 | 250,000,000 |
| | مصرف الاستثمار العراقي | 1993 | 250,000,000 |
| | مصرف الاتحاد العراقي | 2002 | 252,000,000 |
| | مصرف الاقتصاد العراقي | 1999 | 250,000,000 |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثان.

**ثانياً: متغيرات البحث:**

استخدم البحث مجموعة من المؤشرات لقياس اثر هيكل الملكية المحلية في ربحية المصارف التجارية، وتم تحديد هذه المؤشرات بناءً على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وابرز هذه المؤشرات:

**١. المتغيرات المعتمدة:**

وتضم مؤشر واحد لقياس الربحية للمصارف عينة البحث، واتفقت العديد من الدراسات على هذه المؤشر منها دراسة (Lesáková,2007).

**٢. العائد على الموجودات (ROA):**

ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الموجودات، وتشير هذه النسبة الى كفاءة المصرف في استخدام موارده للحصول على الربح (الشواوره، ٢٠١٩: ٣٠). ويمكن احتساب معدل العائد على الموجودات بالمعادلة الاتية:

صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات × 100

**٤. العائد على حق الملكية (ROE):**

يقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حق الملكية، وتشير هذه النسبة الى مدى استخدام المصرف مصادر تمويله الذاتية (حقوق المساهمين) للحصول على الربح (الكروي، 2009: 5) ويمكن احتساب العائد على حق الملكية من خلال المعادلة الآتية:

صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية × 100

**أ. المتغيرات المستقلة:** وتضم:

* الملكية المحلية (Local): متغير وهمي ياخذ القيمة واحد إذا كانت الملكية المحلية اكثر من 50٪، وياخذ القيمة صفر إذا كانت الملكية المحلية اقل من 50٪ (Swai,2014).

**ب. المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف:**

١. **حجم المصرف (Size):** في العديد من الدراسات السابقة، تم استخدام إجمالي الموجودات لمعرفة التأثير المحتمل لحجم المصرف على الأداء المالي في المصارف، اذ يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات لتمثيل حجم المصرف كمتغير تحكم، ويمكن ان يؤثر حجم المصارف على الأداء المالي، لان المصارف الكبيرة يمكن ان تستثمر اكثر ومن ثم تدر أرباحاً أكثر من المصارف ذات الحجم الصغير، علاوة على ذلك تعد المصارف التي تمتلك موجودات اكثر يكون أدائها افضل على عكس تلك المصارف التي لا تمتلك قدراً مناسب من الموجودات، فضلاً عن ذلك، فإن المصرف الكبير يكون قادر على العمل بكفاءة؛ وهذا يعزى الى وفورات الحجم، اي ان المصارف الكبيرة لديها أيضاً القدرة على توظيف ادارة من ذوي الخبرة التي يمكن ان تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الاستثمار ومن ثم تعزيز الأداء المالي للمصارف (Swai,2014:55).

٢. **عمر المصرف (Age):** تم قياس عمر المصرف بعدد سنوات عمل المصرف، اذ من المتوقع أن يلعب عمر المصرف دور في زيادة الخبرة والمعرفة لدى إدارة هذا المصرف، وكذلك زيادة قدرته على تنظيم أنظمته المالية والادارية مما يمكنه من مواجهة الكثير من المخاطر التي تواجهه (Swai,2014:55).

٣. **نموذج أعمال المصرف (NINC):** وهو نسبة الدخل من غير الفوائد الى إجمالي الدخل العاملة للسنة المالية، تعكس هذه النسبة درجة تنوع الدخل في المصارف التجارية وتشير الى اي مدى تم الاعتماد على الانشطة غير التقليدية في تحقيق أرباح المصرف (Swai,2014:55).

**٤. مؤشر السيولة (LOGAT):** يقاس بقسمة إجمالي القروض الى إجمالي الموجودات، تعكس هذه النسبة توجه محفظة القروض في المصارف التجارية ومدى اعتمادها على القروض في توظيف أموالها، كما يعد أهم مقياس لنسبة القروض المستخدمة في رأس المال لتمويل الموجودات وكلما زادت النسبة ارتفعت المخاطر في المصرف (Swai,2014:55).

**الجدول (2) وصف متغيرات البحث**

| متغيرات البحث | الرمز | الدلالة | الدراسات السابقة |
|---|---|---|---|
| **المتغيرات التابعة** | | | |
| العائد على الموجودات | ROA | يقيس نسبة صافي الربح بعد الفوائد الضرائب الى إجمالي الموجودات، تشير هذه النسبة الى كفاءة المصرف في استخدام موارده للحصول على الربح. | Lesáková,2007 فخري وقادر، ٢٠١٦ |
| العائد على حق الملكية | ROE | يقيس نسبة صافي الربح بعد الضرائب الى إجمالي الموجودات، تشير هذه النسبة الى استخدام المصرف مصادر تمويله الذاتية (حقوق المساهمين) للحصول على الربح. | محمد وآخرون، ٢٠٠٧ |
| **المتغيرات المستقلة** | | | |
| الملكية المحلية | Local | متغير الوهمي ياخذ القيمة 1 إذا كانت ملكية الاغلبية محلي، وياخذ القيمة 0 إذا كانت الملكية الاغلبية هي الملكية الاجنبية. | الخزاعلة، ٢٠١٨ |
| **المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف** | | | |
| حجم المصرف | Size | يعبر عن تصنيف المصرف قيد البحث إلى مصرف صغير الحجم ومصارف كبيرة الحجم، اذ يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات في المصرف. | Swai,2014 |
| عمر المصرف | Age | تم قياس عمر المصرف بعدد سنوات عمل المصرف، اذ من المتوقع أن يلعب عمر المصرف دور في زيادة الخبرة والمعرفة لدى إدارة هذا المصرف، وكذلك زيادة قدرته على تنظيم أنظمته المالية والادارية مما يمكنه من مواجهة الكثير من المخاطر التي تواجهه. | Swai,2014 |
| إجمالي القروض الى إجمالي الموجودات | LOGAT | تعكس هذه النسبة توجه محفظة القروض في المصارف التجارية ومدى اعتمادها على القروض في توظيف اموالها. | Swai,2014 |
| الدخل من غير الفوائد الى إجمالي الدخل | NINC | تعكس هذه النسبة درجة تنوع الدخل في المصارف التجارية وتشير الى اي مدى تم الاعتماد على الانشطة غير التقليدية في تحقيق أرباح المصرف. | Swai,2014 |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثان.

## ثالثاً: منهجية تقدير الانموذج:

بهدف الوصول الى نتائج اكثر دقة وواقعية، والحصول على تحليل منطقي، للعوامل الرئيسية المؤثرة في مؤشر الربحية في العراق (عينة البحث)، يمكن استخدامه في اتخاذ القرارات الصائبة، فقد اعتمد البحث الخطوات الآتية:

**١. أسلوب البيانات المدمجة:**

يقصد بمصطلح البيانات المزدوجة بأنها عبارة عن تقنية تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، إذ تصف البيانات المقطعية سلوك عدد من العناصر أو الوحدات المقطعية خلال فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك فرد واحد خلال مدة زمنية معينة، أي إن Panel Data بيانات هجينة تجمع بين نوعين من البيانات، إذ يمكن دمج بين مزايا كل منها، ويمكنها الى حد ما تجنب اوجه القصور في كل منهما، إذ ان المقصود

بـ(Panel Data) هو المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، المدن، الشركات، الاسر، المصارف)، خلال فترة محددة (الدباغ، ٢٠٢٠: ٧٨).

**النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:**

هناك ثلاث اشكال رئيسية لتحليل البيانات المدمجة وهي:

**١. انموذج الانحدار التجميعي:**

يعد انموذج (Pooled Regression Model) احد ابسط نماذج البيانات المجمعة (Panel Data)، إذ يُفترض ان جميع المعاملات ثابتة بمرور الوقت، أي يتم إهمال تأثير الوقت (الدباغ، ٢٠٢٠: ٧٨).

**٢. انموذج الأثر الثابت:**

في هذا الانموذج، تتم دراسة التأثيرات الثابتة على المتغير التابع، التي لا تتغير اثناء تغيير الوقت أو أثناء تغيير الوحدات المقطعية او اثناء تغيير كليهما (قد تكون لوائح خاصة لشركة أو قوانين حكومية أو قوانين معينة تتعلق بفترة زمنية) بعض الوقت، أو الاساليب الادارية، أو الخصائص الجغرافية المكانية، أو الاحداث التاريخية... حسب طبيعة الظاهرة قيد البحث)، يمكن استخدام هذا النموذج لاظهار الفرق بين وحدات المقطع العرضي من خلال تضمين متغيرات الترميز (الوهمية) في النموذج التي تساعد على التمييز بينها، وتعمل كمتغيرات توضيحية خاصة بوحدات المقطع ذات تأثير ثابت عبر الفترات الزمنية على المتغير التابع (الحبوباتي، ٢٠١٧: ٥٥).

**٣. انموذج الأثر العشوائي:**

بخلاف انموذج التأثير الثابت (FEM)، يتعامل انموذج التأثير العشوائي (REF) مع التأثيرات المقطعية والزمنية كميزات عشوائية وليست ميزات ثابتة، وبالتالي فان هذا النموذج يعتمد على افتراض اساسي وهو عدم وجود ارتباط بين التأثيرات العشوائية ومتغيرات النموذج التفسيرية، كما يطلق عليه احيانا نموذج مكون الخطا، أو مكونات التباين، نظراً لإدراج التأثيرات العشوائية ضمن الخطا العشوائي وبالتالي فهو يحتوي على عنصرين للخطا (الدباغ، ٢٠٢٠: ٧٨).

**المبحث الرابع: مناقشة وتحليل اثر هيكل الملكية المحلية في ربحية المصارف التجارية:**

بهدف تصميم انموذج كمي لمصفوفة المتغيرات هيكل الملكية (المتغيرات المستقلة) في مؤشر الربحية (المتغير المعتمد) في المصارف العراقية المحلية، تم بناءانموذجين اهتم الاول باثر المتغيرات المستقلة الاربعة والتي تضم: (حجم المصرف، عمر المصرف، والدخل من غير الفوائد الى إجمالي الدخل، وإجمالي القروض الى إجمالي الموجودات)، في مؤشر العائد على الموجودات، في حين اختص الثاني باثرها في العائد على حق الملكية، باستخدام البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) وللفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

**أولاً: الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث:**

يعد التوصيف الإحصائي، وسيلة لوصف مجموعة من البيانات، بما يمكن من تقديم قهم وحكم استدلالي عنها، عبر عرضها بطريقة واضحة، باستخدام مقاييس إحصائية عدة وكالآتي:

**الجدول (3) الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث الخاصة بالمصارف العراقية المحلية**

| المتغيرات | N | Missing Value | Mean | Std. Deviation | Minimum | Maximum |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المتغيرات المعتمدة | | | | | | |
| ROA | 110 | 0 | 1.969 | 2.505 | -3.29 | 10.753 |
| ROE | 110 | 0 | 4.594 | 6.145 | -5.531 | 24.377 |
| المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف | | | | | | |
| Size | 110 | 0 | 8.158 | 1.047 | 5.45 | 9.85 |
| Age | 110 | 0 | 17.25 | 5.373 | 5.00 | 28.00 |
| NINC | 110 | 0 | 52.342 | 33.856 | 0.012 | 100 |
| LOGAT | 110 | 0 | 29.983 | 17.132 | 2.557 | 92.35 |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول (3) الذي يتضمن المتغيرات المعتمدة، يلاحظ ان متغير العائد على الموجودات (ROA) قد حصل على متوسط 1.969 وبانحراف قياسي 2.505 وأقل قيمة 3.29- وأعلى قيمة 10.753، أما المتغير المعتمد الثاني العائد على حق الملكية (ROE) فقد حصل على متوسط 4.594 وبانحراف قياسي 6.145 واقل قيمة 5.53- واعلى قيمة 24.377، 45.989. كما يلاحظ متغير حجم المصرف (Size) قد حصل على متوسط 8.158 وبانحراف قياسي 1.047 واقل قيمة 5.45 واعلى قيمة 9.85، اما متغير عمر المصرف (Age) قد حصل على متوسط 17.25 وبانحراف قياسي 5.373 واقل قيمة 5.00 واعلى قيمة 28.00، ومتغير الدخل من غير الفوائد (NINC) قد حصل على متوسط 52.342 وبانحراف قياسي 33.856 واقل قيمة 0.012 واعلى قيمة 100، كذلك متغير إجمالي القروض (LOGAT) قد حصل على متوسط 29.983 وبانحراف قياسي 17.132 واقل قيمة 2.557 واعلى قيمة 92.356.

ومن أجل الكشف عن وجود او عدم وجود خلل فيها، قبل البدء بتحليلها وكما يأتي:

١. الكشف عن القيم المفقودة: من خلال الجدول (3) العائد للوصف الإحصائي للمتغيرات المعتمدة والمتغيرات التنبؤية اعلاه يلاحظ عدم وجود قيم مفقودة لاي من المتغيرات المدروسة.

٢. الكشف عن التداخل الخطي بين المتغيرات التنبؤية (تعدد العلاقة الخطية) (Multicollinearity):

إن مشكلة التداخل من المشاكل الخطيرة التي تواجه الدراسات عند ايجاد علاقات التأثير بين المتغيرات التنبؤية والمتغير التابع، إذ ان هذه المشكلة تعمل ارباك في تحديد تأثير كل متغير مفسر على المتغير التابع مما يؤدي الى الحصول على مقدرات غير دقيقة، وبالتالي التوصل الى قرارات غير صحيحة ومربكة. ومن اجل الكشف عن وجود مثل هذه المشكلة يتم ايجاد قيم معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) ومعامل السماحية (Tolerance)، وكما موضح في الجدول أدناه:

**الجدول (4) اختبارات الكشف عن وجود مشكلة التداخل الخطي الخاص بمتغيرات المصارف العراقية المحلية**

| Collinearity Statistics | | |
|---|---|---|
| **Variable** | **Tolerance** | **VIF** |
| Size | 0.496 | 2.015 |
| Age | 0.802 | 1.247 |
| NINC | 0.982 | 1.019 |
| LOGAT | 0.555 | 1.803 |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ومن خلال الجدول (4) يلاحظ ان جميع قيم (VIF) اقل من 10 مما يدل على ان لا يوجد هناك علاقات خطية بين المتغيرات التنبؤية، كما ان قيم معامل السماحية (Tolerance) كان اكبر من 0.1 مما يدل كذلك على ان لا يوجد هناك مشكلة تعدد العلاقة الخطية بين المتغيرات التنبؤية.

**ثانياً: مصفوفة الارتباط:**

سيتم في هذه الخطوة ايجاد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التنبؤية وكما يأتي:

**الجدول (5) علاقات الارتباط بين المتغيرات المعتمدة والمتغيرات المستقلة الخاصة بالمصارف العراقية المحلية**

| Variable's | Measure | **Size** | Age | **NINC** | **Loan** |
|---|---|---|---|---|---|
| Size | Statistic | 1 | -0.256 | -0.063 | 0.018 |
| | Sig. | | 0.007* | 0.516 | 0.850 |
| Age | Statistic | | 1 | -0.003 | 0.021 |
| | Sig. | | | 0.979 | 0.830 |
| NINC | Statistic | | | 1 | -0.056 |
| | Sig. | | | | 0.563 |
| LOan | Statistic | | | | 1 |
| | Sig. | | | | |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

يتضح من الجدول (5) وجود علاقات ارتباط معنوية والتي تمثلت بالقيم التي تعود الى .Sig التي كانت اقل من 0.05 والمؤشرة بالرمز (*)، كما وتشير نتائج تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، الى محدودية علاقات الارتباط بينها، وفي هذا السياق يمكن الاستدلال على عدم وجود الارتباط التام بين المتغيرات المدروسة، بما يؤكد صلاحيتها للتقدير وبعدها عن مشكلة الارتباط الخطي بين متغيرات العينة.

**ثالثاً: أ. تقدير وتحليل أثر عائدية هيكل الملكية في مؤشر العائد على الموجودات (ROA):**

بعد اجراء كافة الفحوصات على متغيرات البحث، تم تقدير أثر المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد باستخدام نماذج انحدار البيانات المزدوجة الثلاثة، بدءا بنموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ومن ثم نموذج الانحدار ذو التأثير الثابت (FEM)، واخيراً نموذج الانحدار ذو التأثيرات العشوائية (REM)، والمدرجة في الجدول (7)، ومن اجل المفاضلة واختيار النموذج الاكثر معنوية ودقة من النماذج الثلاث، تم المفاضلة بينها ووفقا لنتائج الاختبارات المدرجة في الجدول (6).

**الجدول (6) المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاثة الخاصة بالمصارف العراقية المحلية**

| **F cal.** | **F tab.** | **النموذج المختار من اختبار F** | **النموذج المختار من اختبار Hausman** | **P value of Hausman Test** | **النموذج النهائي الذي تم اختياره** |
|---|---|---|---|---|---|
| 2.35 | 1.99 | Fixed Model | Random Model | 0.340 | Random Model |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

**الجدول (7) نتائج تقدير نموذج العائد على الموجودات( ROA) الخاصة بالمصارف العراقية المحلية**

| Model | Pooled | | Fixed | | Random | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | Prob. | Coefficient | Prob. | Coefficient | Prob. |
| C | 0.724 | 0.016 | 0.489 | 0.054 | 0.555 | 0.193 |
| SIZE | 0.019 | 0.777 | 0.293 | 0.002 | 0.200 | 0.041 |
| Age | -0.029 | 0.224 | -0.100 | 0.002 | -0.075 | 0.033 |
| NINC | 0.004 | 0.239 | -0.002 | 0.295 | 0.002 | 0.655 |
| LOGAT | 0.024 | 0.008 | 0.016 | 0.076 | 0.016 | 0.085 |
| Root MSE | 1.181 | | 0.968 | | 1.032 | |
| R-Squared | 000.11 | | 000.62 | | 000.14 | |
| F-Statistic | 3.080 | | 11.109 | | 3.944 | |
| Prob(F-Statistic) | 0.019 | | 0.000 | | 0.005 | |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

لقد جاءت النتائج السابقة لتبين ما يأتي:

١. وفقاً لنتائج المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاث الواردة في الجدول (7) ومن حيث تفوق قيمة $F_{cal.}$ على قيمة $F_{tab.}$، بما رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على افضلية نموذج الأثر الثابت (Fixed Model)، على نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Effect)، وهو مايتيح لنا الانتقال الى المقارنة بين نموذجي الاثار الثابت (Fixed Model)، والاثر العشوائي (Random Model)، من خلال اختبارHausman، إذ جاءت قيمة (prop. =0.340) أكبر من 0.05، وهو ما يفيد بضرورة قبول فرضية العدم والتي تنص على ان النموذج (Random Model) هو الافضل.

٢. وبالاستناد الى نتائج الجدول (4)، وبعد التحقق من افضلية نموذج الاثر العشوائي في تقدير أثر عائدية هيكل الملكية في مؤشر العائد على الموجودات (ROA)، اتخذت معادلة التقدير الصيغة الآتية:

ROA =0.555 +0.200 Size -0.075 Age

٣. أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير لكلٍ من مؤشري الحجم (size)، والعمر (age)، في مؤشر العائد على الموجودات (ROA).

٤. توافق التأثير الايجابي لمتغير الحجم (size) في مؤشر العائد على الموجودات (ROA) مع المنطق الاقتصادي، والذي يشير الى ان زيادة حجم المصرف يعمل على رفع مستويات العائد على الموجودات بمعامل 0.200، وهو ما جاء متوافقا مع الفرضية البحث.

٥. جاء الأثر السلبي لمؤشر العمر (age) في مؤشر العائد على الموجودات (ROA) مناقضاً للمنطق الاقتصادي، الذي يشير الى انخفاض عمر المصرف يعمل على رفع مستويات الأداء المالي وبمعامل 0.075-، وربما يعود ذلك الى استمرارية مصارف بيئة العينة في استخدام الاساليب القديمة والتقليدية في الصيرفة، وعدم استجابتها لتطوير العمل المصرفي وادخال المزيد من الاتمتة والحداثة، ما أدى الى بعد ادائها المقاس بربحيتها عن التطور المطلوب وهذا ما جاء موافقا لدراسة (جاسم ومبارك، ٢٠١٠)، ومخالفاً لفرضية البحث الفرعية الاولى التي تنص على "يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للملكية المحلية في العائد على الموجودات".

٦. تعد العوامل المتمثلة بحجم المصرف (size)، والعمر (age)، العوامل الاكثر تأثيراً في مؤشر العائد على الموجودات لعينة المصارف المحلية في العراق خلال فترة البحث ٢٠١٠-٢٠٢٠،

فقد فسر التغير في هذه العوامل ما مقداره 14.00% من التغيرات الحاصلة في مؤشر العائد على الموجودات.

٧. كما اظهر تلك النتائج معنوية النموذج الاقتصادي ككل، من حيث قيمة اختبار (F-Statistic) Prob.، التي بلغت 0.005 عند مستوى معنوية 0.05.

٨. فشلت المتغيرات المتمثلة بنموذج اعمال المصرف الدخل (NINC)، والقروض (LOGAT)، في اثبات تأثيرهما المعنوي في نموذج العائد على الموجودات للمصارف العراقية المحلية، وربما يعود ذلك الى وجود المعوقات التي تحول دون امكانية تطبيق النظرية الاقتصادية السائدة، الناجمة على ان الأرباح داخل المصارف العراقية المحلية كانت ضئيلة بسبب عدم التنوع في المنتجات والخدمات المقدمة وهو ما جاء مخالفا لفرضية البحث الفرعية الاولى التي تنص على "يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للملكية المحلية في العائد على الموجودات".

**ب. تقدير وتحليل أثر عائدية هيكل الملكية في مؤشر الأداء المالي (ROE):**

بتقدير أثر المتغيرات المستقلة في مؤشر الأداء المالي المعبر عنه بالعائد على حق الملكية (ROE)، تم اجراء انحدار البيانات المزدوجة وفقا للنماذج الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، والانحدار ذو التأثير الثابت (FEM)، والانحدار ذو التأثيرات العشوائية (REM)، تم الحصول على النتائج المدرجة في الجدول (8)، ومن ثم ومن اجل المفاضلة واختيار النموذج الأكثر معنوية ودقة من النماذج الثلاث، تم الركون الى نتائج الاختبارات المدرجة في الجدول (9).

**الجدول (8) المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاث الخاصة بالمصارف العراقية المحلية**

| تقدير نموذج للمتغير التابع | F cal. | F tab. | النموذج المختار من اختبار F | النموذج المختار من اختبار Hausman | P value of Hausman Test | النموذج النهائي الذي تم اختياره |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نتائج طريقة نماذج الانحدار للمتغير ROE | 8.62 | 1.99 | Fixed Model | Random Model | 0.174 | Random Model |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

**الجدول (9) نتائج تقدير نموذج العائد على حق الملكية (ROE) الخاصة بالمصارف العراقية المحلية**

| Model | Pooled | | Fixed | | Random | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | Prob. | Coefficient | Prob. | Coefficient | Prob. |
| C | 1.564 | 0.012 | 1.544 | 0.007 | 1.995 | 0.132 |
| SIZE | -0.063 | 0.659 | 0.787 | 0.001 | 0.724 | 0.008 |
| Age | -0.039 | 0.457 | -0.314 | 0.000 | -0.350 | 0.001 |
| NINC | 0.022 | 0.012 | -0.004 | 0.536 | 0.003 | 0.770 |
| LOGAT | 0.038 | 0.045 | 0.033 | 0.113 | 0.038 | 0.138 |
| Root MSE | 3.100 | | 2.459 | | 2.654 | |
| R-Squared | 000.12 | | 000.52 | | 000.16 | |
| F-Statistic | 3.460 | | 7.117 | | 4.596 | |
| Prob(F-Statistic) | 0.011 | | 0.000 | | 0.002 | |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

لقد جاءت النتائج السابقة لتبين ما يأتي:

١. وفقاً لنتائج المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاث الواردة في الجدول (5) ومن حيث تفوق قيمة $F_{cal.}$ على قيمة $F_{tab.}$، بما رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على

افضلية نموذج الاثر الثابت (Fixed Model)، على نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Effect)، وهو مايتيح لنا الانتقال الى المقارنة بين نموذجي الاثار الثابت (Fixed Model)، والاثر العشوائي (Random Model)، من خلال اختبارHausman، إذ جاءت قيمة (prop. =0.174) اكبر من 0.05، وهو ما يفيد بضرورة قبول فرضية العدم والتي تنص على ان النموذج (Random Model) هو الافضل.

٢. وبالاستناد الى نتائج الجدول (6)، انه وبعد التحقق من افضلية نموذج الاثر العشوائي في تقدير اثر عائدية هيكل الملكية في مؤشر الأداء المالي المعبر عنه بالعائد على حق الملكية (ROE)، اتخذت معادلة التقدير الصيغة الآتية:

ROE =1.995 +0.724 Size -0.350 Age

٣. أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير لكلٍ من مؤشري الحجم (size)، والعمر (age)، في مؤشر الأداء المالي (ROE).

٤. توافق التأثير الايجابي لمتغير الحجم (size) في مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) مع المنطق الاقتصادي، وهو ما جاء متوافقا مع الفرضية في جزئية خضوع العائد على حق الملكية (ROE) لتأثيره بحجم المصرف (size)، والذي يشير الى ان زيادة حجم المصرف يعمل على رفع مستويات العائد على حق الملكية بمعامل 0.724، وهذا ما يؤيد فرضية البحث.

٥. جاء الاثر السلبي لمؤشر العمر (age) في مؤشر العائد على حق الملكية مناقضاً للمنطق الاقتصادي، الذي يشير الى انخفاض عمر المصرف يعمل على رفع مستويات العائد على حق الملكية وبمعامل 0.350-، وربما يعود ذلك الى استمرارية مصارف بيئة العينة في استخدام الاساليب القديمة والتقليدية للخدمات المصرفية، فضلاً عن عدم قدرتها على التكييف مع تغيرات العمل المصرفي، مثل زيادة التكنولوجيا والاتمتة، مادى الى بعد ادائها المقاس بربحيتها عن المستوى المطلوب من التطوير وهو ما جاء موافقا لدراسة (القذافي، ٢٠١٢)، ومخالفاً لفرضية البحث الفرعية الثانية التي تنص على "يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للملكية المحلية في العائد على حق الملكية".

٦. تعد العوامل المتمثلة بحجم المصرف (SIZE)، والعمر (AGE)، العوامل الاكثر تأثيرا في مؤشرالعائد على حق الملكية لعينة المصارف المحلية في العراق خلال فترة البحث ٢٠١٠-٢٠٢٠، فقد فسر التغير في هذه العوامل ما مقداره 16.00% من التغيرات الحاصلة في مؤشر العائد على حق الملكية.

٧. كما اظهر تلك النتائج معنوية النموذج الاقتصادي ككل، من حيث قيمة اختبار Prob.(F-Statistic)، التي بلغت 0.002 عند مستوى معنوية 0.05.

٨. فشلت المتغيرات المتمثلة بنموذج اعمال المصرف الدخل(NINC)، والقروض (LOGAT)، في اثبات تأثيرهما المعنوي في نموذج العائد على حق الملكية للمصارف العراقية المحلية، وهو ما جاء موافقاً لدراسة (Swai & Mbogela,2014)، ومخالفاً لفرضية البحث الفرعية الثانية التي تنص على "يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للملكية المحلية في العائد على حق الملكية".

**الاستنتاجات:**

١. ظهر حجم المصرف تأثيرات ايجابية على جميع مؤشرات الأداء المالي (العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية) للمصارف المحلية العراقية.

٢. تباين تأثير متغير عمر المصرف تأثيرات سلبية بحسب مؤشر الأداء المالي المعتمد، إذ اظهر تأثيراً سلبي على مؤشري (العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية) ، وذلك نتيجة لبعد المصارف قديمة التاسيس عن مواكبة التطورات في العمل المصرفي وتمسكها وكادرها بالعمل التقليدي ومقاومة الحداثة.
٣. اظهرت البحث عدم معنوية دخول المتغيرات المتمثلة بالدخل من غير الفوائد الى إجمالي الدخل في جميع مؤشرات الأداء المالي، لعدم اهميتها كعوامل محددة لمستوى الأداء المالي للمصارف المحلية في العراق.
٤. عدم معنوية دخول متغير إجمالي القروض الى إجمالي الموجودات في جميع مؤشرات الأداء المالي، لعدم اهميتها كعوامل محددة لمستوى الأداء المالي للمصارف المحلية في العراق.

**التوصيات:**

١. توجيه المصارف نحو البحث عن الية عمل تضمن الحفاظ على مسيرتها واستمرارها في تقديم الخدمات المصرفية عبر العمل على تبني اساليب حديثة ومتطورة في ادائها، وبما يعزز مواكبة التطورات في العمل المصرفي وادخال المزيد من التقنية واعتماد الصيرفة الالكترونية واستحداث خدمات جديدة في هذا المضمار بما يصب في تحسين مستويات أداء المصارف العريقة والقديمة.
٢. تحفيز انشاء الفروع المصرفية ذات الاحجام الكبيرة، وبما يمكن من الاستفادة من مزايا كبر حجم المصرف التي تكمن في تحقيق الوفرات الداخلية وتنوع الموجودات للوصول الى درجة معقولة من المخاطر، ورفع العوائد لتحسين الأداء المصرفي.
٣. ضرورة الاهتمام باستحداث الانشطة والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع بيئة العراق من حيث كونه دولة اسلامية، مما يلزم المصارف ان تجد السبل الشرعية والمناسبة في عملها، لضمان احداث التأثير المنشود للنمو، ودخل المصرف، والقروض.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: المصادر العربية:


١. الاماري، عادل جاسم علي فرهود، ٢٠١٥، أثر سياسات الاقتصادية على الأداء المالي للمصارف الاسلامية العاملة في الاردن والعراق للفترة ١٩٩٩- ٢٠١٢، اطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن.
٢. جاسم، نبيل ذنون ومبارك، مثال مرهون، ٢٠١٠، معيقات تطبيق الصيرفة الالكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٥، العراق.
٣. الجعافرة، خالد ارشيد حمد، ٢٠١٣، جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة الأداء المالي، حالة الاردن: دراسة تطبيقية للمصارف الاسلامية، اطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن.
٤. جميل، سنان زهير محمد و سعيد، سوسن احمد، ٢٠٠٧، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة (٢٠٠٢- ٢٠٠٤)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٨٥، العدد ٢٩، العراق.
٥. الحبوباتي، جيهان، ٢٠١٧، الاثار التنموية والاجتماعية لتباين توزع الاستثمارات الصناعية بين المحافظات السورية: دراسة إحصائية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا
٦. الحنبلي، هناء، ٢٠٠٧، العلاقة بين هيكل الملكية وبين أداء الشركات وقيمتها واختيارات هيكل رأس المال في الشركات الأردنية غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة بين ١٩٩٩ الى ٢٠٠٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن.
٧. الخزاعلة، صهيب محمد سليمان، ٢٠١٨، اثر الملكية الاجنبية والمحلية على ربحية البنوك المدرجة على بورصة عمان للاوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الاردن.

٨. الدباغ، نوار كنعان حسين، ٢٠٢٠، قياس اثر بعض المتغيرات المالية والنوعية على القطاع المالي: دراسة تحليلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.
٩. سيما، ربيع ابراهيم، ٢٠١٨، أثر هيكل ملكية المنشاة في ملائمة معلومات التقارير المالية لقرارات المستثمرين: دارسة تحليلية في الشركات المساهمة العامة، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
١٠. الشواوره، علي قبلان عبد ربه، ٢٠١٩، اثر ادارة الأرباح على الأداء المالي مقاسا في معدل العائد على الاصول والقيمة الاقتصادية المضافة في شركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.
١١. العايدي، ثروت مصطفى علي، ٢٠١٨، أثر طبيعة انماط هياكل ملكية المؤسسات على تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية كأحد أهم مبادئ الحوكمة: دراسة تحليلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ٩، العدد ٤، جامعة قناة السويس، مصر.
١٢. فخري، سامر محمد وقادر، اسو بهاء الدين، ٢٠١٦، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه: دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٦، العدد ٢، جامعة كركوك، العراق.
١٣. القذافي، محمد الطيب موسى، ٢٠١٢، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (١٩٩٥- ٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
١٤. القيسي، بثينة عارف خليل، ٢٠١٩، اثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف التجارية والاسلامية الاردنية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الاردن.
١٥. الكروي، بلال نوري سعيد، ٢٠٠٩، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد ٦، العدد ٢٤، العراق.
١٦. النجار، سامح محمد امين، ٢٠٢٠، دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد ٢، العدد ١، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر.

## ثانياً: المصادر الأجنبية:

17. Aburime, Uhomoibhi Toni, 2018, Impact Of Ownersgep Structure On Bank Profitability In Nigeria, Https://Www.Researchgate.Net.
18. Al Manaseer, Mousa F., Riady, Mohamed, Al-Hindawi, Riyad & Al-Dahiyat, Mohamed Abd Ulrahim, 2012, The Impact Of Corporate Governonce On The Performance Of Jordanian Banks, European Journal Of Scientific Research, Vol. 67, No. 3.
19. Alkurdi, Amneh, Hamad, Amneh, Thneibat, Hussam & Elmarzouky, Mahmoud, 2021,Ownership Structure's Effect On Financial Performance, An Empirical Analysis Of Jordanian Listed Firms, Cogent Business & Management, Https://www.Tandfonline.Com.
20. Choi, Albert H., 2018, Concentrated Ownership And Long-Term Shareholder Value, Virginia Law And Economics Research Paper, Volume 8, Https://Www.Heinonline.Com.
21. Khan, Abu Zahar, Abdul Kader, 2019, Financial Management Practices on Financialperformance, Globus An International Journal of Management & it A Refereed Research Journal, Vol. 11 , No 1.
22. Lesáková, Ľubica, 2007, Uses and Limitations Of Profitability Ratio Analysis In Managerial Practice, The International Conference On Management, Enterprise And Benchmarking.
23. Rasiah, Devinaga, Tasnim, Rahayu & Kim, Peong Kwee, 2012, A Review of Corporate Governance: Ownership Structure of Domestic-Owned Banks Iin Term of Government Connected Ownership, and Foreign Ownership of Commercial Banks In Malaysia, Journal of Organizational Management Studies.
24. Sam, Mohd Fazli Mohd& Khudhair, Ayad Zuhair, 2019, Effect of Risk Management Practices on The Financial Performance of Commercial Banks in Iraqi, Opcion, Año 35, No.

25. Swai, Janeth P., Mbogela, Cosmas S., 2014, Do Ownership Strucures Affect Banks, Performance? Anempirical Inquiry on to Tanzanian Bank Industry, Acrn Journal of Finance And Risk Perspectives, Vol. 3, Issue 2, June 2014, P. 47-66.
26. Zhengining, Liu, 2015, Do we Need Local Ownership Requirement for Foreign Direct Investment? Evidence from Chinese Firms, National University of Singapore, Department of Economics, As 2-06-02, Https://Www.Etsg.Org.